

«التربية» و«المنتدى الاقتصادي» يتعاونان لإعداد مليار شخص لسوق العمل»



دبي: «الخليج»

أعلنت وزارة التربية والتعليم، تعزيز تعاونها مع «المنتدى الاقتصادي العالمي»، لتوسيع نطاق مبادرة «تقليص فجوة مهارات المستقبل» في دولة الإمارات والمنطقة بشكل عام، لتواصل تحقيق أهدافها الرامية إلى تمكين مليار شخص، عبر توفير تعليم وفرص اقتصادية أفضل بحلول 2030.

جاء ذلك خلال مشاركة وفد الدولة ضمن فعاليات «قمة النمو 2023»، التي نظمتها المنتدى في مقره بجنيف، بعنوان «وظائف وفرص للجميع»، يومي 2 و3 مايو الجاري.

وقال الدكتور أحمد بالهول الفلاسي وزير التربية والتعليم «نركز في الوزارة على تسريع الجهود وتوجيهها لبناء

المهارات وصقلها وتحسينها، عبر تطوير المنظومة التعليمية ومخرجات التعليم بشكل عام، لمواكبة متطلبات

المستقبل، إذ نحرص على توجيه العملية التعليمية ومخرجاتها، لتواكب المتغيرات في الاقتصاد العالمي وقطاعات

الأعمال، وإعداد الكوادر البشرية للريادة وبناء الاقتصادات الوطنية. وتبرز أهمية المبادرة في مواءمتها للمهارات

الإنسانية مع متطلبات المستقبل، ودعم تحقيق عالم أكثر عدلاً وشمولياً للأجيال القادمة».

فيما قال البروفيسور كلاوس شوّاب، مؤسس منتدى «دافوس» ورئيسه: «يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة حرجة، حيث

أدت أحداث العام الماضي إلى زيادة توجهات عدم المساواة، وتحفيز الاستقطاب، وبرز أنماط جديدة في التجارة العالمية وسلاسل التوريد، وظهور تحديات وفرص متعددة في قطاع التكنولوجيا والأعمال. وقد وصلت مبادرة "تقليص فجوة مهارات المستقبل" التي أطلقت عام 2020 إلى نحو 350 مليوناً، عبر مبادرات شركائها وأعضائها الرامية على توفير تعليم أفضل وفرص لإعادة تشكيل المهارات. وسيتيح التعاون مع وزارة التربية، توسيع نطاق المبادرة عالمياً لتصل خلال عامي 2023 - 2025 إلى 600 مليون».

وضمن أوجه التعاون في هذه المبادرة، ستسهم دولة الإمارات في دعم مسارات المبادرة الثلاثة، بما ينسجم مع جهود الدولة في بناء المهارات وإعادة تشكيلها في العالم، مع إبراز التطور المحقق بين دولة الإمارات والعالم خلال عامي 2023 و2024.

ومن المقرر استعراض التقدم المحرز، خلال الاجتماعين السنويين للمنتدى الاقتصادي العالمي لعامي 2024 و2025، حيث سيطور إطار قياس أداء لتحديد التأثير المسجل للمبادرات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر.

وتشمل المبادرة ثلاثة مسارات، الأول لتسريع بناء مستوى المهارات وإعادة تشكيلها وتحسينها، مع تقديم مبادرات في التعليم المبتكر، وتدريب وتطوير الكفاءات بتفعيل مسرّعات المهارات الوطنية في الاقتصادات المتطورة والناشئة والنامية بحلول 2025، وإطلاق مسرّعة للمهارات بتصميم خاص بدولة الإمارات.

ويعمل الثاني على إدارة التحول في التعليم لرفع جاهزيته لتلبية احتياجات الاقتصادات والمجتمعات وأسواق العمل المستقبلية، عبر مسار عمل التعليم 4.0 المرتبط بالدورة الصناعية الرابعة، حيث تحرص دولة الإمارات على ضمان تمثيل أصحاب العمل والمبتكرين، ودراسة إنشاء مسرع للتعليم 4.0 بالانسجام مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية. ويركز المسار الثالث، على الارتقاء بمستوى استقراء متطلبات التعليم والمهارات، بفهم توجهات قطاعات الأعمال في دولة الإمارات والعالم، في ضوء الذكاء الاصطناعي واستطلاع مستقبل المهارات والوظائف وإدارة التغيير التحولي بالشراكة مع رواد الأعمال.

وستتعاون الوزارة والمنتدى في تصميم المرحلة التالية من المبادرة التي تشمل اشراك قطاع الأعمال والشركات التي تتخذ دولة الإمارات مقرأً لها في أنشطة المبادرة. ومن المقرر أن تعقد الجهات المعنية بالمبادرة اجتماعاً على هامش الاجتماع السنوي لمجالس المستقبل العالمية في أكتوبر القادم لمناقشة أبرز تطورات المبادرة